

# تحالف حماية الملاحة البحرية يشرع في رصد التحركات الإيرانية عن قرب

## فشل المسعى الإيراني لإلغاء الدور الدولي في تأمين المنطقة



رصد دقيق

دخل تحالف حماية الملاحة البحرية في المنطقة الذي سيكون بمثابة عين راصدة لأنشطة إيران المهددة لاستقرار المنطقة، سيشكل منعطفًا جديدًا في مسار محاصرة طهران وتقييد حركتها عبر أساليب متعدّدة من بينها العقوبات الشديدة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة والتي تشمل أيضا عددا من وكلائها الإقليميين.

**النامة -** بدأ تحالف عسكري بحري بقيادة الولايات المتحدة، الخميس في مملكة البحرين، مهمته المتمثلة في حماية الملاحة بمنطقة الخليج ذات الأهمية القصوى للتجارة العالمية، ولأمن الطاقة في العالم.

ولا يبدو التحالف الجديد فقط موجهاً ضد سلوكيات إيران وتحركاتها بأمن خطوط الملاحة، بل إن دخوله طور العمل الميداني يُسقط عمليا الصيغة التي اقترحتها إيران على بلدان المنطقة وحاولت من خلالها لعب دور قيادي في تأمين خطوط النقل البحري وإلغاء الدور الدولي، وتحديدًا الأمريكي، في ذلك، سواء عبر ما سماه الرئيس الإيراني حسن روحاني بـ"مبادرة سلام هرمز"، أو عبر اتفاقيات عدم اعتداء منفردة معها.

ويعد ترقيب دام لأشهر منذ الإعلان عن فكرة إنشاء التحالف في يونيو الماضي، ولد أخيرا "التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية" بعضوية ست دول إلى جانب الولايات المتحدة، هي السعودية والإمارات والبحرين وبريطانيا وأستراليا واليابان.

وتتهم الولايات المتحدة ودول غربية إيران بالوقوف خلف هجمات ضد ناقلات نفط وسفن في مياه الخليج قرب مضيق هرمز الاستراتيجي منذ مايو الماضي حين شددت واشنطن عقوباتها على قطاع النفط الإيراني. لكن إيران تنفي هذه الاتهامات التي دفعها بالمنطقة إلى حافة مواجهة عسكرية كبرى.

وحضر قائد القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط جيم مالوي حفل إعلان انطلاق عمل التحالف

مالوي حفل إعلان انطلاق عمل التحالف

مالوي حفل إعلان انطلاق عمل التحالف

مالوي حفل إعلان انطلاق عمل التحالف

مالوي حفل إعلان انطلاق عمل التحالف

منه الرئيس الأميركي دونالد ترامب العام الماضي في إطار ممارسته لسياسة الضغوط القصوى على إيران.

وانضمت البحرين مقر الأسطول الخامس الأميركي، إلى التحالف في أغسطس الماضي، ثم حذت حذوها السعودية بعد أيام من ضربات بصواريخ وطائرات مسيرة ضد منشآت أرامكو في منتصف سبتمبر تبناها المتعمرون اليمنيون لكن واشنطن قالت إن طهران تقف خلفها.

ورغم أن إيران متهمه رئيسية بتهديد أمن المنطقة بما في ذلك سلامة الملاحة الدولية في الخليج، إلا أنها حاولت اللعب على أوتار المخاوف من تصعيد التوترات، وعرضت نفسها كقوة اقترح لمبادرات الحوار والسلام، ولصيغ حفظ الأمن والاستقرار.

وبالتوازي مع "مبادرة هرمز للسلام" التي طرحها الرئيس الإيراني حسن روحاني من منبر الأمم المتحدة خلال مشاركته في أعمال الجمعية العمومية الأخيرة بنيويورك، طرح وزير الخارجية محمد جواد ظريف على الكويت وسلطنة عمان عقد معاهدة ثنائية بين كل منهما وإيران.

وبحسب مصادر دبلوماسية في الإقليم فإن إيران كانت تطمح لإنجاح فكرة المعاهدات الثنائية مع الكويت وعمان أملا في تعميمها لاحقا على بلدان المنطقة، لكنها اصطدمت بممانعة بلدان الخليج لإقامة نظام أمن إقليمي تكون إيران جزءا منه، إذ تعتبرها المشكلة الحقيقية وبالتالي لا يمكن أن تقدم الحلول.

والأسبوع الماضي قال ظريف إن "مبادرة هرمز للسلام" التي تعرضها بلاده تقوم على أربعة مبادئ رئيسية، هي: عدم التدخل في شؤون الغير، وعدم الاعتداء، والالتزام بأمن الطاقة، والاحتكام إلى القانون الدولي.

وتكاد تلك المبادئ تلخص مجمل المطالب التي تطرحها دول الخليج على

إيران لإقامة علاقات طبيعية معها، دون أن تقوم طهران بأي خطوات عملية لتجسيدها على أرض الواقع ما يفسر المركزية، فإن له حصّة منتظمة في الموازنة الاتحادية.

ولا يتكفي أكراد العراق بكل تلك المكاسب والامتيازات، بل يطمحون إلى ما هو أكثر بضمّ المناطق المتنازع عليها إلى إقليمهم.

ويضم الدستور العراقي في فصوله مادة تحمل الرقم 140 وتخصّ بمعالجة وضع المناطق المتنازع عليها وعلى رأسها محافظة كركوك الغنية بالنفط وذلك من خلال الية تتكوّن من ثلاث مراحل: أولاها تطبيع الأوضاع في تلك المناطق وعلاج التفجيرات التي طرأت على تركيبتها السكانية، والثانية إحصاء سكانها، ثم إجراء استفتاء لتحديد ما يريده السكان، وهو ما يطالب به الأكراد حاليا رغم أن المادة الدستورية ذاتها نصت على سبقت زمني لاكتمال تلك المراحل بموفاى سنة 2007.

ويطالب المحتجون العراقيون بإسقاط النظام القائم على المحاصصة وما أنتجته من كُم هائل من الفساد، وبدأ يجري الحديث تبعاً لذلك عن إمكانية إدخال تعديلات على الدستور لا تستغني التخلي عن النظام البرلماني

والمرور إلى نظام رئاسي أو شبه رئاسي، كما لا تستغني الحدّ من اللامركزية بتجسيم سلطات الحكومات المحلية وإلغاء مجالس المحافظين والمحافظات ولا تخدم مختلف تلك

التي طرحها الرئيس الإيراني حسن روحاني من منبر الأمم المتحدة خلال مشاركته في أعمال الجمعية العمومية الأخيرة بنيويورك، طرح وزير الخارجية محمد جواد ظريف على الكويت وسلطنة عمان عقد معاهدة ثنائية بين كل منهما وإيران.

وبحسب مصادر دبلوماسية في الإقليم فإن إيران كانت تطمح لإنجاح فكرة المعاهدات الثنائية مع الكويت وعمان أملا في تعميمها لاحقا على بلدان المنطقة، لكنها اصطدمت بممانعة بلدان الخليج لإقامة نظام أمن إقليمي تكون إيران جزءا منه، إذ تعتبرها المشكلة الحقيقية وبالتالي لا يمكن أن تقدم الحلول.

والأسبوع الماضي قال ظريف إن "مبادرة هرمز للسلام" التي تعرضها بلاده تقوم على أربعة مبادئ رئيسية، هي: عدم التدخل في شؤون الغير، وعدم الاعتداء، والالتزام بأمن الطاقة، والاحتكام إلى القانون الدولي.

وتكاد تلك المبادئ تلخص مجمل المطالب التي تطرحها دول الخليج على

إيران لإقامة علاقات طبيعية معها، دون أن تقوم طهران بأي خطوات عملية لتجسيدها على أرض الواقع ما يفسر المركزية، فإن له حصّة منتظمة في الموازنة الاتحادية.

## الأكراد لباقي العراقيين: أصلحوا أوضاعكم بعيدا عنا

أربيل (العراق) - يتابع القادة السياسيون لإقليم كردستان العراق مسار التطورات العاصفة في العراق مع توسع واشتداد حركة الاحتجاج الشعبي، ليس فقط لإمكانية انتقال عدوى الاحتجاجات إلى الإقليم الذي لا تختلف ظروف سكانه عن ظروف باقي العراقيين، ولا تقل مؤسساته فسادا عن سائر المؤسسات العراقية، ولكن أيضا لما يمكن أن تؤول إليه الأمور من تغييرات قد ينجح الشارع في فرضها وتمس بالمكاسب الكبيرة والوضع المريح للإقليم في ظل النظام القائم.

ورغم أن الإقليم أصبح في وضع أقرب إلى وضع الدولة المستقلة، منذ إقرار الدستور الجديد للعراق في فترة ما بعد سقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين على يد الجيش الأميركي وقيام نظام المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية، إلا أنه ظل منذ ذلك الحين يتمتع بامتيازات إضافية من بينها مشاركته في تشكيل السلطة المركزية وشغل مقاعد في البرلمان الاتحادي. كما تشغل شخصيات كريمة مناصب وزارية في حكومة بغداد، بينما تحول منصب رئيس الجمهورية بحكم العرف المعمول به بمثابة حق مكتسب للأكراد.

أما اقتصاديا وماليا، فعلى الرغم من أن إقليم كردستان العراق يبيع قسما من النفط المستخرج من أراضيه بشكل مباشر دون الرجوع إلى السلطات المركزية، فإن له حصّة منتظمة في الموازنة الاتحادية.

ولا يتكفي أكراد العراق بكل تلك المكاسب والامتيازات، بل يطمحون إلى ما هو أكثر بضمّ المناطق المتنازع عليها إلى إقليمهم.

ويضم الدستور العراقي في فصوله مادة تحمل الرقم 140 وتخصّ بمعالجة وضع المناطق المتنازع عليها وعلى رأسها محافظة كركوك الغنية بالنفط وذلك من خلال الية تتكوّن من ثلاث مراحل: أولاها تطبيع الأوضاع في تلك المناطق وعلاج التفجيرات التي طرأت على تركيبتها السكانية، والثانية إحصاء سكانها، ثم إجراء استفتاء لتحديد ما يريده السكان، وهو ما يطالب به الأكراد حاليا رغم أن المادة الدستورية ذاتها نصت على سبقت زمني لاكتمال تلك المراحل بموفاى سنة 2007.

ويطالب المحتجون العراقيون بإسقاط النظام القائم على المحاصصة وما أنتجته من كُم هائل من الفساد، وبدأ يجري الحديث تبعاً لذلك عن إمكانية إدخال تعديلات على الدستور لا تستغني التخلي عن النظام البرلماني

والمرور إلى نظام رئاسي أو شبه رئاسي، كما لا تستغني الحدّ من اللامركزية بتجسيم سلطات الحكومات المحلية وإلغاء مجالس المحافظين والمحافظات ولا تخدم مختلف تلك

التي طرحها الرئيس الإيراني حسن روحاني من منبر الأمم المتحدة خلال مشاركته في أعمال الجمعية العمومية الأخيرة بنيويورك، طرح وزير الخارجية محمد جواد ظريف على الكويت وسلطنة عمان عقد معاهدة ثنائية بين كل منهما وإيران.

وبحسب مصادر دبلوماسية في الإقليم فإن إيران كانت تطمح لإنجاح فكرة المعاهدات الثنائية مع الكويت وعمان أملا في تعميمها لاحقا على بلدان المنطقة، لكنها اصطدمت بممانعة بلدان الخليج لإقامة نظام أمن إقليمي تكون إيران جزءا منه، إذ تعتبرها المشكلة الحقيقية وبالتالي لا يمكن أن تقدم الحلول.

والأسبوع الماضي قال ظريف إن "مبادرة هرمز للسلام" التي تعرضها بلاده تقوم على أربعة مبادئ رئيسية، هي: عدم التدخل في شؤون الغير، وعدم الاعتداء، والالتزام بأمن الطاقة، والاحتكام إلى القانون الدولي.

وتكاد تلك المبادئ تلخص مجمل المطالب التي تطرحها دول الخليج على

إيران لإقامة علاقات طبيعية معها، دون أن تقوم طهران بأي خطوات عملية لتجسيدها على أرض الواقع ما يفسر المركزية، فإن له حصّة منتظمة في الموازنة الاتحادية.

ويضم الدستور العراقي في فصوله مادة تحمل الرقم 140 وتخصّ بمعالجة وضع المناطق المتنازع عليها وعلى رأسها محافظة كركوك الغنية بالنفط وذلك من خلال الية تتكوّن من ثلاث مراحل: أولاها تطبيع الأوضاع في تلك المناطق وعلاج التفجيرات التي طرأت على تركيبتها السكانية، والثانية إحصاء سكانها، ثم إجراء استفتاء لتحديد ما يريده السكان، وهو ما يطالب به الأكراد حاليا رغم أن المادة الدستورية ذاتها نصت على سبقت زمني لاكتمال تلك المراحل بموفاى سنة 2007.

ويطالب المحتجون العراقيون بإسقاط النظام القائم على المحاصصة وما أنتجته من كُم هائل من الفساد، وبدأ يجري الحديث تبعاً لذلك عن إمكانية إدخال تعديلات على الدستور لا تستغني التخلي عن النظام البرلماني

والمرور إلى نظام رئاسي أو شبه رئاسي، كما لا تستغني الحدّ من اللامركزية بتجسيم سلطات الحكومات المحلية وإلغاء مجالس المحافظين والمحافظات ولا تخدم مختلف تلك

### سقوط حكومة عادل عبدالمهدي على يد المحتجين سيغني لأكراد العراق نهاية «شهر العسل» بين بغداد وأربيل

وكان مجيء عادل عبدالمهدي إلى رئاسة الحكومة العراقية قد سبب ارتياحا لقيادة كردستان العراق، لكون سلفه حيدر العبادي كان شديدا في رده على استفتاء الاستقلال الذي نظمته أكراد العراق سنة 2017 وفرض عليهم بمساعدة طهران وانقرة عقوبات قاسية. ومن ضمن مطالب الحراك الاحتجاجي العارم في العراق إسقاط حكومة عبدالمهدي ما سيغني لأكراد

نهاية «شهر العسل» بين بغداد وأربيل. وقال بارزاني «أسسنا لجانا للعمل على حل الخلافات وحققنا نتائج جيدة كما توصلنا إلى تفاهات مع رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي إلا أن الأوضاع الحالية منعقتنا من المتابعة».

وعلى خلفية القلق من فقدان مكاسب أكراد العراق من النظام القائم، حذر النائب عن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني بشار الكبيكي، الخميس، من العودة إلى المركزية، معتبرا أنها ستعيد إنتاج الأزمات.

وقال الكبيكي لموقع السومرية إن «هناك توجهها مخيفا جدا نحو إلغاء مبدأ مهم بالدستور وهو مبدأ اللامركزية».

معتبرا أن «علينا التفريق بين أداء مجالس المحافظات وبين وجودها المهم في تعزيز القيم الديمقراطية».

وأضاف أن «ما يجري هو ترك كل المشاكل والتربيز على المحافظات».

معتبرا أن «جميع مؤسسات الدولة تتحمل جزءا من المشاكل».

## إعلان

تعلن شركة (Offshore) SGR S.A.L. اللبنانية، صاحبة حقوق الامتياز (Franchise) وحقوق الملكية على العلامة الفارقة "Em Sherif" المسجلة أصولاً في قسم إدارة العلامات التجارية في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنها فسخت عقد الامتياز الموقع بينها وبين شركة "مطاعم إم شريف ش.م.م." وذلك بتاريخ 2019/8/29 نظرا للمخالفات والخروقات التي قامت بها الشركة المذكورة لبنود العقد كافة، مع العلم أن هذا الأخير كان قد رخص لشركة "مطاعم إم شريف ش.م.م." بتجهيز وتشغيل امتياز مطعم إم شريف في دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة كما وباستعمال الاسم التجاري الذي يتضمّن اسم "إم شريف" وذلك في حدود إنفاذ العقد المذكور.

لذلك، تهتم شركة (Offshore) SGR S.A.L. أن توضح لزبائنها الكرام في دبي خصوصا ودولة الإمارات العربية المتحدة عموماً أنّ أي عمل تقوم به شركة مطاعم إم شريف ش.م.م. لا يمت للشركة المعلنة بأي صلة لا من قريب ولا من بعيد وأن استعمال الاسم التجاري الذي يتضمّن اسم "Em Sherif" حتى تاريخه وبالرغم من فسح عقد الامتياز هو استعمال غير قانوني وتعد فاضح على حقوق الشركة المعلنة التي تدعو كافة زبائنها وموزعيها إلى التنبّه والتنبية والتقيّد بهذا الأمر.

مع الاحتفاظ بكافة الحقوق لأية جهة كانت

## الإمارات ترأس رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي

في إنشاء صندوق للتنمية لتعزيز الإمكانات الاقتصادية للمنطقة. ودعا الدول الأعضاء إلى المساعدة في تصميم وتنفيذ الصندوق من خلال المساهمة

بالخبرة والتعميل. ويعد مقر الرابطة الرئيسي في موريشيوس، وهي منظمة حكومية دولية تأسست عام 1997 وتهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة والأزدهار الاقتصادي داخل حدود المحيط الهندي.

التي ستركز عليها والتي تشمل: السلامة والأمن البحريين، وتيسير التجارة والاستثمار، وإدارة مصائد الأسماك، وإدارة مخاطر الكوارث، والتعاون الأكاديمي والعلمي والتقني، والسياحة والتبادل الثقافي، والتكثيف الاقتصادي للمرأة، والاقتصاد الأزرق.

وتولت دولة الإمارات رئاسة الرابطة تحت شعار "تعزيز مصير مشترك وطريق للرخاء في المحيط الهندي". ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية "وام"

أبوظبي - اختتمت رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي "إبورا"، الخميس في العاصمة الإماراتية أبوظبي، اجتماعاتها مع تولى دولة الإمارات رئاسة الرابطة للفترة من 2019 إلى 2021.

وعقد الوزراء وكبار المسؤولين من 22 دولة عضوا وتسعة شركاء حوار وثلاث منظمات مراقبة، على مدى ثلاثة أيام، اجتماعات رفيعة المستوى لدعم الأولويات الرئيسية للرابطة والمجالات